اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ مارس ٢٠١٦م

- تيسير النحو: من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقية

- إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام

- المعاجم اللسانية العربية وأسس الصناعة المعجمية - قراءة وصفية تحليلية في آليات التصنيف

- التصور الاستعاري لبنية المسار في اللغة العربية

- الفونولوجيا المستقلّة القطع و نماذج من تطبيقاتها على العربيّة

- من إشكاليّات القدرة التواصليّة

- لغة النزاع في القضايا الدوليّة: دراسة لسانيّة تداوليّة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام[1]

أ.د. عزالدين المجدوب
أ. معاذ الدخيّل

ملخص البحث

يرمي هذا العمل إلى تلخيص أهمّ نتائج الرسائل التي قرأت معاني الكلام في النحوي العربي من منظور منوال سيرل للأعمال اللغوية، وركز على الأعمال التي أظهرت وظيفة الحرف الذي يتصدّر الكلام في وسم القوة المقصودة بالقول فيه، وضبط قائمة محصورة منها في نطاق نظريّة العلامة اللغوية السوسيرية، وبيّن أقسامها وأعاد على ضوئها ترتيب المفاهيم الوصفيّة الأساسية في النحو العربي، وصياغة أهمّ قواعده التفصيلية.

الكلمات المفاتيح: تداولية؛ أعمال لغوية؛ تمام حسان؛ معاني الكلام ؛ الواجب وغير الواجب؛ الإنشاء والخبر.

Abstract

The present paper aims at summarizing the results of major works that studied utterance meaning in Arabic grammar according to Searle's model. It also focuses on Arabic performative particles which mark illocutionary forces . A closed list of speech acts is then established in accordance with Saussurian theory with the final aim of reorganizing Arabic grammatical concepts and rules.

Keywords: pragmatic, speech act, modality , constative performative.

(قسم اللغة العربية وآدابها,جامعة القصيم)

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

مقدمة

لقد ساد البحثَ اللغوي العربي بتأثير من البنيوية والمسلمات الوصفية اتجاهٌ في البحث إلى حدود الثلث الأخير من القرن العشرين، له موقفٌ ناقد للنحو العربي مشكّكٌ في مبادئه وأصوله داعٍ إلى تجديده وتيسيره. وكان يُسلّم بأن علم المعاني في البلاغة شيء مختلف عن علمِ النحو وواقعٌ خارجه، وأن التعليق ضديد لنظرية العامل. بل إن التخلّص من «خرافة العامل» هو الكفيل بتجاوز المنحى الصناعي الغالب على التراث النحوي، وفتح الباب لإقامة نحو يهتمّ بالمعنى أكثر مما يعنى بالصناعة اللفظية.[٢]

لكن هذا الاتجاه الناقد لكفاية النحو العربي انحسر كثيرًا في السنوات الأخيرة بسبب تراجع المسلمات البنيوية والوصفية وبظهور مدارس لسانيّة وجداول معرفية لا تحترز من المعنى احترازَ الاتجاه السابق ولعلّ أظهرَ هذه الجداول المعرفية الاتجاه التداولي وخصوصا نظريّة الأعمال اللغويّة كما بدأها أوستين(J.L Austin). وصاغها ج. سيرل (Searle, John) في كتابه الأعمال اللغويّة (Speech Acts) الذي نقل هذا المبحث من سِجِلّ الفلسفة التحليليّة وفلسفة اللغة العاديّة إلى مجال البحث اللساني باعتماده فرضيات دي سوسير اعتمادا صريحا.[٣]

وكان من أظهر نتائج بروز التداولية أفقا معرفيًّا في البحث اللغوي أن أصبحت مفاهيمها مفاتيح لقراءة التراث النحويّ والبلاغيّ والأصوليّ في الحضارة العربيّة. فظهرت أعمالٌ جليلة متعددة سواء كانت أعمال لسانيين مستشرقين أو أعمال دارسين عرب تلفت النظر إلى الأبعاد التداوليّة في التراث اللغوي العربّي سواء في حديث الأصوليين عن بعض مظاهر الإنشاء الإيقاعيّ من عقود، وأيمان، أو في تبويب معاني الكلام إلى إنشاء وخبر، وأثر تلك المعاني في صياغة قواعد علم الإعراب.

ونحن نروم في هذا البحث القيام باستصفاء جملة من المبادئ والمسلمات البحثيّة التي تحظى بقدر كبير من القبول بين الباحثين لوضع الخطوط العريضة لترتيب جديد لمفاهيم النظريّة النحويّة العربيّة بناء على وجهة نظر نعرض على القارئ مقدّماتها ومسلّماتها.

ولتحقيق ذلك نقسّم البحث إلى قسمين كبيرين: القسم الأول هو الأساس النظريّ للعمل، وفيه نعرض لأهمّ اتجاهات البحث في هذا الموضوع؛ ما نختاره منها

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

وما نُضيفُه إليها. ونلخص أهمّ الفرضيات التداوليّة المفيدة والفرضيّات المناظِرة لها عند القدماء ونُضيف إليها بعض الأصول المنهجيّة المتمّمة في النظريّة العربيّة؛ ومدارُها حول تصوّرهم للأصناف اللغويّة مثل قولهم بأمّ الباب، وتفاوت الأفراد في رسوخ أقدامها في الباب نفسه الذي تنتمي إليه؛ وكذلك لتصوّرهم للعلاقة بين الأبواب وهو تصوّر حرَكيّ يقبل بمقتضى مبدأ المشابهة أن يتطفّل بابٌ من الكلم على بابٍ آخرَ، وأن يتّصف بعضُ أفراده بخصائص قسيمِه، وأن يكون في الباب أصلٌ غالبٌ ثم يعرُض في وحداته عارضٌ أو خصيصةٌ طارِئة.

أما القسم الثاني فنعيدُ فيه ترتيب المفاهيم النحويّة الوصفيّة وتبويبها على ضوء مبدأ أساسيّ يعلو غيره من مبادئ التقسيم هو معاني الكلام. فنبدأ بتعريف الكلام وبيان أصنافه التي اُقتِرحت في الكتاب لسيبويه، والتصنيفات الطارئة بعده. ثم نعرضُ للكلمة وتعريفها، وأقسامها الثلاثة، وخصائصها. ونبدأ بالحرف تطبيقا لما التزمنا به، فنقسّم الحروفَ إلى قسمين أساسيين هما: الحروف التي تدلّ على معنى من معاني الكلام، والحروف التي تخلو من ذلك. ونركّزُ على الأولى فنقسّمُها إلى حروف واجبة، وحروف غير واجبة، حسب ثنائية سيبويه. ثم ننتقل إلى الاسمِ ونقسّمُه إلى الأسماء التي تتضمن معنى من معاني الكلام، وتلك التي تخلو منها، وننظرُ في خصائصها على هذا الأساس. ثم ننظر في الفعل معتمدين التقسيم نفسه.

ثم ننظر في الفرق بين الكلام والجملة، ونختم بخصائص الجملة الاسميّة ومعاني الكلام اللائقة بها، والجملة الفعليّة ومعاني الكلام اللائقة بها، وننظر خلال ذلك في الجملتين في حال كونهما بسيطتين، أو مركّبتين وعلاقة معاني الكلام بقواعدهما.

١- القسم الأول

١-١ تنزيل العمل ضمن الدراسات العربية المهتمة بالاتجاه التداولي

إنّ البحوثَ في هذا المجال كثيرة ويصعب استقصاؤُها في هذا المقام، كما أنّ اتجاهات البحث مختلفة بحُكم تعدّد وجهات النظر المكوّنة للاتجاه التداولي الذي لا يمثّل وحدةً متجانسة إذ هو روافد معرفيّة متعدّدة. لكنّنا يمكن أن نقسّم اتجاهات البحث في كيفيّة قراءتها للتراث إلى صنفين كبيرين:

الصنف الأول: صنف نحا في قراءته للتراث منحى أوستين وبقي في منطلقاته الأساسية يركّز على الجانب الاجتماعي بِعَدِّ العمل اللغويّ سلوكًا اجتماعيًّا تحكُمه

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

قوانينُ تكوينيّةٌ، حسب عبارة سيرل، ونموذجه الأعمال المنجزة لعقود تُلزمُ الأفرادَ، مثل البيع والشّراء، والعِتق، والزواج، ويمين الطلاق، والنطق بالشهادتين، وإعلان دخول دين من الأديان؛ وآداب اجتماعيّة مثل الشكر، والتعزية، والتهنئة، والتشميت، والمعايدة؛ أو أعمال لغويّة صادرة عن المؤسسات الثقافيّة والدينيّة والكيانات السياسيّة من خلال ما تحكُمُ به من أوامر، أو ما تفصلُ فيه من تأويل للنصوص الدستورية المؤسسة وما تُوقِعُه من آثار اجتماعيّة وتاريخيّة.[٤] ولعلّ أظهر الممثلين لهذا الاتجاه هما:

أولا: (بيار لارشي) في أطروحته (١٩٨٠م) «الإخبار والإنشاء في العلوم العربية الإسلاميّة»[٥] (بالفرنسية)، وفي سلسلة أبحاثه (١٩٨٨،١٩٩٠،١٩٩١،١٩٩٢)، وقد أجملَ الجانب الأهمّ منها في بحثه «تداولية قبل التداولية، هي تداولية قروسطية عربية إسلامية» (١٩٨٨ / ٢٠١٢)؛[٦] وبحث «التراث اللغوي العربي، القسم الثاني (بعد النحو والصرف): التداولية» (٢٠١٣، بالإنجليزية) ضمن مرجع أكسفورد للسانيات العربية، تحرير جون أوينس[٧]؛ وأخيرا «اللسانيات العربية والتداولية» (٢٠١٤، بالفرنسية)،[٨] وقد جمع فيه ٢٣ بحثا من البحوث التي أنجزها ضمن هذا المحور وأقام فيها حوارًا رصينًا ومتوازنًا بين التقليد العربي القديم وما تقترحه اللسانيات من مفاهيم ومناويل.

ويمكن أن نُجمل أهمَّ فرضيات بيار لارشي في النقاط الآتية:

– القولُ بوجود التقاء بين نظريّة الأعمال اللغوية والتراث اللغوي العربي، مثيرٍ للإعجاب، وجديرٍ بالعناية.

– افتراضُ أنّ مقولةَ الإنشاء في الأصل مقولة فقهية دخلت البحث النحوي ثم عُمِّمت على جملة معاني الكلام، وقد درس بعناية ظهور المصطلح وتطوّرَه بين مختلف علوم العربية.[٩]

– افتراض أن مقولة الإنشاء دخلت البلاغة العربية وطبعتها بسمة تميّزُها عن البلاغة الإغريقيّة. فبينما تُركّز البلاغة الأرسطيّة على الإقناع أو التأثير بالقول، حسب مصطلحات أوستين، تركّز البلاغة العربيّة على النشاط المقصود بالقول [أي معاني الكلام]، لأنّ الحضارةَ العربية في هذا الجانب قد بُنيت لفهم مقاصد المشرّع، وقد وفّرَت البلاغة العربية آليّة التأويل الشرعي في نصّ معجز هو القرآن.[١٠]

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

ثانيا- أحمدُ المتوكل في أطروحته «تأملات في نظرية الدلالة في التفكير اللغوي العربي» (١٩٨٢)[١١] لا في بقيّة أبحاثه فهو يتقاسم مع الباحث السابق الآراء الآتية:

- الاقتناع بوجود تناظر بين النظريّة التداوليّة والتفكير اللغوي العربي، والسعي لترجمة كثير من مفاهيمه إلى ما يقابلها في النظريّات التداوليّة والسيميائيّة التي كان لأستاذه المشرف على رسالته قريماس (A.J Greimas) دورٌ هامّ في تطويرها.

- ربط الجوانب التداوليّة والسيمائيّة في التفكير اللغويّ العربيّ بالخطاب القرآنيّ وضرورة تأويله.[١٢]

إنّ هذا الاتجاه - بحكم المدوّنة التي اعتمدها، وبحكم منطلقاته - رأى أنّ الأبعاد التداوليّة ظهرت خارج النحو، وأنّ الدرس النحويّ استجلبها بحكم تمازج العلوم في الحضارة العربيّة. وهذه نقطةُ الخلاف الرئيسية مع الاتجاه الثاني.

الصنف الثاني: يَعُدُّ هذا الصنفُ البعدَ التداولي حاصلًا في صميم النظريّة النحويّة العربيّة، ومكوّنًا أساسيًّا من مُكوّناتها، ويرى أنّ المفاهيم التداوليّة في النظريّة العربيّة ظهرت داخل علم النحو ممتزجة بنظريّة العوامل، ثم اعتمدها علمُ الفقه والتفسير وغيرهما. ولا يستمدّ هذا القول مشروعيّته من شواهد النحو العربيّ فحسب، وإنما يستمدّ سلطته العلميّة من التطوّر الداخلي للسانيّات على الصعيد العالمي، ومن تبنيّ لسانيّين في ألسنة أخرى القولَ بأنّ المكوّنَ التداوليَّ جزء من النظام اللغوي في عامّة الألسنة البشريّة.

تعود الجذور المعرفيّة لهذه الأطروحة إلى التمازج العلميّ الذي حصل بين الفلسفة التحليليّة، واللسانيّات، وبخاصة عندما اعتمد بعض التوليديّين الفرضية الإنشائية فأصبح منوال سيرل جزءًا من المشهد اللسانيّ. لكنّ أهمّ تجليّاته في البحث اللغوي العربيّ كانت في أعمال محمد صلاح الدين الشريف الذي جمع في حصيلة متميّزة معرفة دقيقة بالنظريّة التوليديّة في أدقّ تفاصيلها، ومعرفة بالنظريّة النحويّة العربيّة، واطلاعًا واسعًا على الاتجاه التداوليّ؛ فكان من أوّل من قدّمُوا هذا الاتجاه في بحثه «الاتجاه التداوليّ».[١٣] ويُعدّ كتابُ الإنشاء النحويّ للكون رسالة هذا الباحث، وهي رسالة عرفت مسيرة طويلة، إذ تبلور القسمُ الأساسيّ منها في سنة ١٩٩١م ونوقشت في ١٩٩٣م، ولم يُقدّر لها أن تطبع إلا سنة ٢٠٠٢م.

لا يتسع المجال لعرض هذا العمل الطموح والعميق الذي يستعصي على القراءة

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

السريعة لكننا نحيل القارئ على بحثين يقرّبان مضمونه ويُعينان على قراءته (عز الدين المجدوب، ٢٠٠٤)[١٤] و(رفيق بن حمودة ٢٠١٣م).[١٥] ويقترح هذا البحثُ من بين ما يقترح منوالًا وصفيًّا للعربيّة يفترض فيه أن كلّ الأبنية النحوية تعود إلى بنية دلالية بسيطة واحدة يُسمّيها البنية الحدثيّة، وتعود في نهاية الأمر إلى قيمتين فقيرتين هما: السلب والإيجاب، ويبني بعد عرض مجموعة كبيرة من الفرضيّات العلميّة والمنهجيّة الخطوط الكبرى لمنوال نحوي يتميّز بأنه يضيف ثلاثة محلاّت نحوية[١٦] للمحلاّت المعروفة للجملة، يستوعب بها ظواهر لغويّة في العربيّة كانت تُعتَبر شاذّة، أو لا رابط منطقيّ يجمعُها. وتتمحوَر جلّها في صدر الكلام من قبيل: الاستفهام، وحروف التحقيق، والشرط، وأفعال القلوب. ويمثّل مقترحُه حصيلة تأليفيّة لمقترحات سيرل في تمييزه بين القوة المقصودة بالقول والمضمون القضوي، ومقترح بعض اللسانيين مثل روس (Ross, J.R,) القائل بوجود فعل إنشائي في البنية العميقة لكل جملة، وقول آخرين مثل صادوق(Sadock)، وآن بانفيلد (Banfield, A.) بالصدر القولي المحذوف[١٧]، ومبادئ نحويّة في النظرية النحويّة العربيّة، أهمّها: القولُ بأنّ صدرَ الكلام موضعُ تجلية قصد المتكلّم، وأنّ الأصلَ في وسم معاني الكلام إنما هو للحروف.[١٨]

يحتاج تحديدُ أثر هذه الرسالة في الأبحاث التي تلتها بحثًا مستقلًّا، ولكنّ الذي يعنينا أنّ كثيرًا من فرضيّات هذه الرسالة أصبحت أرضيّة نظريّة مشتركة لكثير من البحوث التي تتّجه في قراءة التراث النحويّ هذه الوجهة دون أن تكون تطبيقًا حرفيًّا لمشروع الشريف. وقد قامت هذه البحوث بعرض مبادئ الاتجاه التداوليّ وناقشته وبيّنت المبادئ التي تُقرّها منه، وتلك التي ترفضها، كما أبرزت مبادئ النحو العربيّ التي تناظرُ هذه المكتشفات التداوليّة، أو المبادئ النحويّة التي تعتبرها أفضل. وهو ما يسوّغ علميّا لتأليف حصيلة علميّة ذات مقبوليّة تكون منطلقًا لإعادة ترتيب المفاهيم النحوية. تتكوّن هذه الحصيلة من مكوّنين رئيسيين:

- الفرضيّات التداولية التي قُبِل بها والفرضيّات المستبعَدة.
- الأصول النحويّة العربيّة المعتمدة.

ونسوق في ما يلي أهمّ الأعمال التي نعتمدُها وسنقدّم في ثنايا العرض الإحالة التي تهمّ كلَّ عمل وما أفدنا منه، وأهمّها:

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

• محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية.
• خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة.
• شكري المبخوت: إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلالية، واتصال الأعمال اللغوية وانفصالها.
• لطفي بن عمر: مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش.
• معاذ الدخيّل: منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية.
• أفراح المرشد: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه.[١٩]

ونلفت الانتباه إلى أنّ هذه الحصيلة اجتهاد شخصي نذكر فيه ما ندينُ به للباحثين السابقين، ولكنّا نتحمّل بمفردنا مسؤوليةَ تبنّيه.

١-٢- فرضيات البحث

١-٢-١ فرضيات البحث التداولية

نبدأ بالفرضيات المستبعَدة تيسيرًا للعرض، ونكتفي بالإشارة إليها إذ يجد القارئ تحليلًا لهذه المواقف في مظانّها:

• عدّ الفعل الإنشائي مؤشرا على قوّة القول.[٢٠]
• عدّ القول المبدوء بفعل إنشائيّ مساويًا لقوّة القول في الإنشاء الضمني من خلال مبدأ الإبانة والتنصيص.[٢١]
• تعريف العمل اللغويّ على أساس شروط دلاليّة فحسب دون اعتماد على البنية الإعرابيّة.
• بناء تصنيف الأعمال اللغويّة على معايير دلاليّة معجميّة.[٢٢]

أما أهمّ الفرضيّات التداوليّة التي نقبلها ونعتمدها فهي:

• موضوع اللسانيّات هو الأعمال اللغوية لا الجملة.[٢٣]
• يتكوّن كلّ عمل لغوي من ثلاثة أعمال فرعية: عمل متضمّن في القول، وعمل إسناد، وعمل إحالة.[٢٤]
• تقوم بين الأعمال اللغوية علاقة تراتبيّة بحيث يعلو بعضُها بعضًا.
• يسود العملُ المتضمَّنُ في القول بقيّة الأعمال اللغويّة الفرعيّة ويحدّد نوعها وقسمها. ويترتّب عن هذا القول أنّ كلّ جملة تقوم على عمل لغويّ واحد.[٢٥]

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

• تنتمي الأعمال اللغويّة حسب ثنائية دي سوسير التي تبنّاها سيرل إلى مستوى اللسان لا إلى مستوى الكلام.[٢٦] ولازمُ هذا القول أنها تنتمي إلى الجانب النظاميّ من اللسان (وهو ما يسمّيه القدماء مستوى الوضع) أي إنها قائمة محصورة مثل: الصواتم (أو الفونيمات)، والوحدات الصرفيّة، والعلاقات النحويّة والتركيبيّة الأساسيّة.

• نفترض أن العملَ اللغويَّ علامةٌ لغوية تتكوّن من التحام دالّ بمدلول. ونتبنّى المفاهيم التي طُوِّرت بها نظريّةُ العلامة اللغوية من قبل تروباتسكوي(Troubetzkoy N.)وهيلمسليف(Hjelmslev,Louis)،وإيغورملتشوك(Mel'čuk,Igor). وأهمّها التمييز ضمن الدّالّ بين الفونيم والصوت، ثم خاصة التمييز ضمن المدلول بين المدلول والمعنى بناء على ثنائيّة الأصناف والأفراد.[٢٧]

• نستلزم من الفرضية السابقة أن المعايير التي اعتمدتها مختلف المدارس اللسانيّة لتعيين الصواتم، واللفاظم، والمفردات المعجميّة، وأقسام الكلم، والعلاقات التركيبيّة صالحة كذلك لتمييز أصناف الأعمال اللغويّة (أي معاني الكلام في النظرية النحوية العربية) من أفرادها وبدائلها. وبذلك فنحن لا نعتمد رأي المبخوت الداعي إلى بناء تعيين أصناف الأعمال اللغوية على معجم مقولي[٢٨] ، لأنّ مفهوم المقولة مجاوز لالتقاء الدالّ بالمدلول، حسب تعريف محمد صلاح الدين الشريف الذي يعتمده. وهو يشمل بها ظواهر لغوية مختلفة ومتنافرة على مستوى تحقّقها اللفظيّ مثل: معنى الشرط الذي يمكن أن يتحقق بوحدة معجمية، أو بأداة شرط، أو بظرف، أو بوظيفة نحوية هي الحال، أو بفاء السببية وكذلك معنى الطلب، أو النفي (التي يتحقق بصيغ نحوية، ووحدات معجمية، وصرفية)؛ وقد اقترح الشريف لذلك منوالا موغلا في التجريد لا نعرض له بالنقاش في هذا العمل.[٢٩]

ونوضّح هذا الرأي الذي لم يُسبَق عرضُه بهذا التأصيل ضمن نظرية العلامة عند دي سوسير، على المقدّمات التالية:

أ- إن كانت الأعمال اللغوية في العربية من النظام اللغويّ فينبغي أن تكون أصنافا قابلة للحصر مثل سائر مكوّنات النظام، نعني بهذا: الصواتم، والأوزان الصرفيّة، والعلاقات التركيبيّة، وأقسام الكلم.

ب- إذا كان واسمها هو الحرف، ولما كانت الحروف محصورة، فينبغي أن تكون

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

أصناف هذه الأعمال اللغويّة محصورة.

ج- تعودُ معايير الوصف اللغوي في كلّ الوحدات الأساسيّة إلى ثلاثة مقاييس هي: التفارق الدلاليّ (رائز الأزواج الدنيا)، والاستبدال، والتوليف.[٣٠]

ونحن نطبّقها على الأعمال اللغويّة (معاني الكلام في العربية) على النحو الآتي:

١- معيار التفارق الدلاليّ (رائز الأزواج الدنيا):

وإذا استأنسنا بهذه المقاييس قلنا ينتمي قولان إلى نفس الصنف من معاني الكلام إذا غاب أيُّ تفارُق دلاليّ بينهما. وإذا أنتج تغييرُ أحد القولين بالآخر تفارقًا دلاليًا، أو تغايُرًا في المعنى، حكمنا بأنهما ينتميان إلى صنفين مختلفين. وهذا القولُ طردٌ لمعايير تروباتسكوي في التمييز بين الأصناف والأفراد في الأصوات، أي تمييزه بين الفونيم، والصوت. وهي معايير طردَها اللسانيّون بعده على مستوى الوحدات الصرفيّة مثل: التعريف والتنكير، والتثنية والجمع، والوحدات النحويّة مثل: الوظائف، وعلامات الإعراب.

٢- معيارُ الاستبدال:

هو ما يسمّيه إيغور ملتشوك شبه خاصيّة كونز (Kunz)، ومحصّله أن يقع تعاقُب بين أصناف الأفراد بحيث تكون هذه الأصناف قائمة مغلقة يختار المتكلم بينها.[٣١] ومثلما يختار المتكلم بين حروف العربية، وحركاتها، ويؤلّف بها كلامه فلا يجاوزُها، ومثلما يتحتّمُ عليه الاختيارُ في إعراب الاسم بين الرفع، والنصب، والجر[٣٢]، كذلك يختارُ المتكلم ضمن قائمة محصورة عملا لغويّا نظاميّا. وتقعُ علينا مهمّةُ ضبط هذه القائمة.

وقد عدّلَ ملتشوك خاصيّة كونز وجعلها شبه خاصيّة كونز حتى يكون المبدأ أكثر مرونة، وتفادى شرطَ التبادُلِ المُتبادَل في المواقع الذي تشترطُه هذه الخاصيّة في صيغتها الصارمة. وثمرة هذا التعديل على مستوى الوصف استيعابُ البدائل في الفونيمات، والبدائل في المقولات الصرفية، والإعرابية.[٣٣] أمّا ثمرتُه في موضوع بحثنا، فهي استيعاب بدائل الأعمال اللغويّة، وأفرادها، وفرزُ أصولها من فروعها.

٣- معيار التوليف:

يوافقُ هذا المعيارُ تقريبا رائزَ التوارد أو التكرار.[٣٤] وقد عبّر النحاةُ العرب عن هذا المعيار بمفاهيم الدخول، أو التصاحب، أو المجامعة؛ كما عبّروا عن امتناعه

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

بالتنافر. وفائدتُه الإجرائية حصرُ التأليفات المقبولة من الأعمال اللغويّة وفصلها عن التأليفات الممنوعة. ويدخل ضمن هذا المعيار اجتماعُ بعض معاني الكلام ضمن الجملة الواحدة، أو تنافرُها ويدخل ضمنه أيضا العلاقات بين الجمل، وما اشتهر حول جواز التعقيب، أو العطف أو امتناعه، وهو كثيرٌ في أبواب النحو.

بعد استكمال التأصيل للأعمال اللغوية ضمن نظرية العلامة السوسيرية نواصل عرض فرضياتنا ومنها:

• التمييز بين المدلول والمعنى، نميّزُ اعتمادًا على ما أقرّه عالمُ المنطق «فريجه» وعامّة التداوليين بين المعنى والإحالة؛ إذ الإحالةُ لا تتحقق إلا في عمل لغوي تامّ، فلا يجوز الحديث عن إحالة لفظة مفردة، وإنما يمكنُ الحديثُ عن قابليّة الإحالة، أو امتناعها في لفظ محدّد.

• **تنقسم المفردات حسب وظيفتها الإحالية إلى ثلاثة أصناف (طامبا ١٩٨٨، علم الدلالة ص٧٨، بالفرنسية):**[٣٥]

١. عناصر معجمية وظيفتها التسمية وتعيينُ كيانات في كون حقيقيّ، أو محتمل، وهي تشتمل على مضمون دلالي، وضابطها أنه تقوم بينها علاقاتُ الترادف والشرح، وهي تنفرد بهذه الخاصيّة عن الوحدتين التاليتين، وتتصف بالاستقلال الإحاليّ، وأرسخها في هذه الخاصيّة هو الاسمُ الأمكنُ، وتليها في المنزلة الأفعالُ الحقيقيّة لا الأفعال الناقصة.

٢. وحدات إشاريّة عاجزة عن تأدية وظيفة التسمية لكنّها تمكّن من تعيين معطيات مقاميّة مُقارِنة لوضعية الخطاب مثل: التكلّم، والخطاب، ومثالها الضمائر، وأسماء الإشارة، وحروف التعريف والتنكير، والأزمان. وتحدَّدُ دلالتُها بعمل الإحالة.

٣. وحدات نحوية تختلف عن النوعين السابقين ولا تحيل على الكون الخارجي، وإنما تحدّد علاقات، أو تعطي تعليمات في كيفيّة بناء المعنى، وتتسم بالافتقار الإحالي، ونموذجها الحروف.

• تختلف الوحدات اللغوية المنتمية إلى أقسام الكلم الثلاثة في العربية رسوخا في بابها. وتختلف تبعا لذلك في استقلالها الإحالي رغم انتمائها إلى قسم واحد. ومعنى ذلك أن كلّ قسم له ممثل طرازي (ملتشوك) يناظر ما يسمّيه النحاة العرب أمّ الباب.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

١-٢-٢ الفرضيات التراثية المقبولة والمعتمدة

- يعقد الكلام على معنى من المعاني.
- صدرُ الكلام موطنُ تجليَة غرضِ المتكلِّم وقصدِه.
- الأصل في معاني الكلام أن تؤدَّى بالحروف.
- الأصل في إقامة الأبواب هو القياس والحمل على النظير بعلّة المشابهة طلبا للاطراد، ولكن يصح القول بالشاذ.[٣٦]
- لا يوجد فصل صارم بين أقسام الكلم، وإنما يجوز لبعض الأسماء غير الطرازية أن تشابه في بعض خصائصها خصائصَ الفعل، أو الحرف كما يجوز لبعض وحدات الفعل غير الطرازية أن تشابه الحرف.[٣٧]
- تناسب أقسامُ الكلم أصنافا من المعاني اللائقة بها، و- بناء على ذلك- يكون للجملة الاسمية معانٍ لائقة بها، وللجملة الفعلية معانٍ لائقة بها في أصل الوضع، وقد يجيء اللفظ ويجري الاستعمالُ على خلاف ذلك.

القسم الثاني

١- الكلمة والكلام

١-١ تعريف الكلام

الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه، نحو: زيد قائم، وقام أخوك، بخلاف نحو: زيد، ونحو: غلام زيد، ونحو: الذي قام أبوه، فلا يُسمّى شيء من هذا مفيدًا، لأنه لا يحسنُ السكوت عليه، فلا يسمّى كلاما.

والكلامُ الذي يحسن السكوتُ عليه هو الكلام المعقود على معنى من معاني الكلام يسودُه، ويتسلطُ على مُكوّناته من قبيل: الإثبات، والتوكيد، والاستدراك، والتعظيم، والتكثير والتقليل ، والمدح، والذمّ، والاعتقاد الدالّ على الشكّ الموجب لأن الخفيفة،(أو الطمع والإشفاق حسب تعبير النحاة)، أو الاعتقاد الدال على اليقين[٣٨] الذي يفرض أنّ الثقيلة، والتمني، والترجّي، والتشبيه، والنفي، والاستفهام، والأمر، والنهي، والجزاء، والقَسم، والنداء، والتعجّب ، والعرض، والتحضيض، والتحذير، والإغراء. وقد سقنا هذه اللائحة دون تبويب وقصرناها

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

على أصناف معاني الكلام وأصولها لا فروعها، لذلك لم يذكر الدعاء – مثلا– لأنه فرع من الأمر وعليه تقاس بقية المعاني الفرعية في النهي، والاستفهام وغيرهما.

٢-١ تبويب معاني الكلام

قسّم النحويون معاني الكلام إلى أصناف، وقد كانوا في كلّ تقسيم يعتمدون تصورا سُلَّميّا تعلو فيه بعضُ معاني الكلام معانيَ أخرى، كما طبقوا المبدأ نفسه على الأدوات الدالّة على معنى ما.(٣٩)

ويمكن أن نعرض تبويبات مختلفة لمعاني الكلام في التراث النحوي العربي، منها:

أ– الواجب وغير الواجب: وقد استعمل سيبويه هذه الثنائية ليشمل بالواجب الكلام المثبت، والمؤكّد، وما كان واقعًا ثابتًا في الكون، والاعتقاد، وما كان ثابتًا واقعًا في الاعتقاد، دون الكون الخارجي، ويشمل معاني الكلام الآتية: الإثبات، والتوكيد، والتحقيق، والاستدراك، والاعتقاد الدال على اليقين، والتكثير، والتعظيم المتحقّق بضمير الشأن، والإشارة، والتعجب، والمدح، والذمّ.

ويشمل بغير الواجب المعاني الآتية: الأمر، والنفي والتقليل المحمول عليه، والجزاء، والنهي، والاستفهام، والتمني والرجاء والتشبيه(٤٠)، وما يكون بمنزلة الأمر والنهي من دعاء، وتحذير، وإغراء، وتحضيض، وعرض، والاعتقاد الدال على الشكّ.

وهذه ثنائية لم يستوعب فيها سيبويه أضرب الكلام جميعها؛ إذ بقيت جملةٌ من أصناف الكلام لم ينصّ سيبويه على تبويبها في هذه الثنائية، لكنه ترك معاييره المُمَكّنة من إدخالها في هذه الثنائية. وقد أُسْتُكمِل العمل في بحث أفراح المرشد.(٤١)

ب– الخبر والإنشاء: استُعمل هذا التصنيف في مراحل متأخرة بعد سيبويه، ويشمل الخبرُ كلّ ما احتمل التصديق والتكذيب من الكلام، وإلا فالكلامُ إنشاء.

وننوّه إلى أننا نقسّم المعاني المنضوية ضمن هذه الثنائية إلى:

أ– معانٍ نظامية محصورة تنتمي إلى مستوى اللسان مدلولٍ عليها بما يتصدّرُها من حروف.

ب– ومعانٍ جاءت في صورة الخبر قد طرأ عليها الإنشاءُ، وهذه المعاني غير محصورة لأنّ الإنشاء فيها رهين المقام، من ذلك قولهم: أنت حرٌّ، وقبلتُ الزواج، وعامة أعمال التهنئة، والتعزية، والتحية، والنطق بالشهادتين، والشهادة لدى

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

القاضي، والإلحاق بالنسب وما كان من بابه.[٤٢]

١-٣ معاني الكلام الأوليّة وغير الأوّليّة

نعتمد بشكل رئيس تصنيف محمد الشاوش في أطروحته للأعمال اللغوية إلى أعمال لغوية أوّلية، وهي الأعمال اللغوية التي لا يمكنُ أن يجتمع منها اثنان في تركيب واحد، وأعمال لغوية غير أوّليّة يمكن أن يجتمع منها اثنان، أو أكثر في تركيب واحد. ويخالف هذا التقسيم تقسيم معاني الكلام إلى معان أُول ومعان ثوان، أو معان أصليّة ومعانٍ فرعيّة، مثلما هو شأن المعاني المتفرّعة عن الأمر، أو الاستفهام. ومن أهمّ سمات المعاني الأوّلية أنها معان تتعاقب في الجملة ويحلّ بعضها محلّ بعض؛ إذ لا يصحّ أن يجتمع منها اثنان في صدر جملة واحدة، ولا يصحّ أن تخلوَ منها جملةٌ، شأنها في ذلك شأن المقولات المحصورة كالتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، أو الرفع والنصب والجرّ بالنسبة إلى الاسم، من قبيل: الإثبات، أو النفي، أو الاستفهام، أو الأمر. وأمّا المعاني غير الأوّلية فيصحّ أن تزول عن الجملة دون أن يحلّ محلّها معنى آخرُ غير أوّلي نحو التحقيق، والتأكيد، والتعظيم، كما يصحّ أن تجتمع مع معنى أولي.[٤٣] ويحسن التنويه إلى أننا نعتمد المعاني المقصودة لذاتها في هذا التبويب، فليس ضمنه المعاني التي لا تستقل كلامًا بنفسها، نحو: النداء، والقسم.

١-٣-١ معاني الكلام الأوّليّة

الإثبات، والنفي، والاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والترجي، والتشبيه، والتعجّب[٤٤]، والمدح والذم.

١-٣-٢ معاني الكلام غير الأوّليّة

التوكيد، والتحقيق، والاستدراك، والتعظيم، والإشارة أو التنبيه[٤٥].

١-٤ الكلام المقصود لذاته والكلام المُمَهّد لغيره

أغلب معاني الكلام تؤسّس كلاما مقصودا لذاته ما عدا النداء والقَسم، فإنهما معنيان غير مقصود بهما الكلام؛ إذ النداء طلب لإقبال المخاطب تمهيدًا للكلام بعده، والقَسم توكيد لمضمون الكلام المقصود لذاته.[٤٦]

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

١-٥ الكلمة وأقسامها

١-٥-١ تعريف الكلمة

الكلمة: قول مُفرَد، والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى [لا يحسن السكوت عليه]، والمراد باللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ وأما اللفظ المركب فهو الذي يدل جزؤه على جزء معناه، نحو: الرجل (لفظ مركب).

وتنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

١-٥-٢ خصائص كل قسم من أقسام الكلام

ولكلِّ قسم منها حدٌّ وخصائصُ دلالية، وشكليَّة تميِّزه عن قسيميه.

أ- الحرف، وأقسامه

الحرف هو: ما دلَّ على معنى في غيره. ونفسّر ذلك بأنه ليس له مضمونٌ دلالي يسمح بأن يُقيمَ علاقةَ ترادف، أو شرحًا معجميًّا مع وحدة لغوية أخرى، ولذلك يتصف بالافتقار الإحالي التامّ.

وينقسم الحرف إلى صنفين أساسيّين: هما الحروف التي تدلّ على معنى من معاني الكلام، من قبيل: إنَّ، وليتَ، ولم، ونحوها؛ والحروف التي لا تدلّ على معنى من معاني الكلام، من قبيل: لام التعريف، وعن، وإلى، ونحوها.

ونقسم الحروف الدالة على معنى من معاني الكلام إلى: حروف واجبة، من قبيل: إنّ، ولكنّ، وقد، وسوف؛ وحروف غير واجبة، من قبيل: لام الأمر، وألا، ولا الناهية، وهل، وهمزة الاستفهام، وإن الشرطية، وليت، ولعلّ، وكأنّ.(٤٧)

ويقع اهتمامنا على الحرف الدالّ على معنى من معاني الكلام، وله خصائصُ يتميَّزُ بها:

- أنه واسمٌ للمعاني المختلفة التي ينعقدُ الكلامُ عليها، فلا يشغل موضعًا من موضعي الإسناد في الجملة.
- أنه غير متصرف.
- أنه مبني.
- أنَّ له الصدارةَ في الأصل.

ولابدّ من تمثّل حركيّة أصناف الكلم، وتداخل بعضها ببعض بمقتضى خصائصها

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الدلاليّة، والشكليّة.[٤٨]

ب- الاسم، وأقسامه

الاسم هو: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصّل، نحو: زيدٌ، وكريمٌ، ويعني هذا التعريف أن الاسم أكثر أقسام الكلم استقلالًا إحاليًّا. لكنّ مكوّنات الاسم ليست كلها راسخة العرق في الاسمية.

ومن خصائص الاسم التي يتميَّزُ بها:

• أنه معرب في الأصل؛ لشغله وظائف نحوية مختلفة، كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، ونحوها.

• أنه يدخلُه التعريفُ والتنكيرُ، ويتمتّع بخاصيّة التعيين والتخصيص.

• أنه يشغل موضعًا من مواضع النواة الإسناديّة في الجملة، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ، وأقبل زيدٌ.

وينقسم الاسم إلى قسمين: أسماء تتضمن معنى الحرف الدالّ على معنى من معاني الكلام، وأسماء لا تتضمن معنى الحرف الدالّ على معنى من معاني الكلام، ونحاول ضبط قوائم حاصرة داخل مقولة الاسم للأسماء المؤدية لمعاني الكلام، وأثر ذلك في خصائصها.

١- الأسماء المتضمنة معنى الاستفهام، ولها خاصية الصدارة، والبناء

أين، ومتى، وكيف، وكم، وما، ومن، وأنّى.

وتستحقّ هذه الأسماء حكمين من أحكام الحرف لأنها قد تطفّلت عليه بأدائها أحد وظائفه، وهو إنشاء المعنى في الجملة، هما: الصدارة[٤٩]، والبناء.[٥٠]

٢- الأسماء المتضمنة معنى الاستفهام، والمحافظة على خاصية الإعراب

نظفر بعنصر واحد هو «أيّ»، وهذا اسمٌ يأتي للاستفهام مُعربًا، نحو قولهم: أيُّ الرجالِ عندَك؟ ويخرج عنه إلى استعماله في المدح، نحو قولهم: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ.

٣- الأسماء المتضمنة معنى الجزاء، ولها خاصية الصدارة، والبناء

مَن، ومتى، وأين، وكيفما، وأنّى، وما، وأيّان، وأينما، وحيثما.

٤- الأسماء المتهيئة لأداء معنى الجزاء

أظهر هذه الأسماء هما «الذي، وكلّ»، لأن فيهما شيوعًا، وعدمَ تعيين قد جعلت

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

هذه الوحدات اللغوية قادرة على أداء معنى الجزاء في الجملة، نحو: الذي يأتيني فله درهمان، وكلّ رجلٍ في الدار فله درهم.[٥١] ويلحق بهما المشتق المعرف بـ«أل» التي يعدها النحويون موصولًا حرفيًّا كما في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾[النور:٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[المائدة:٣٨]

وتكون هذه الوحدات اللغوية بمقتضى فرضياتنا المعلنة بدائل لأدوات الشرط، لأنها تصنَّف جدوليًّا ضمن معاني الكلام في معنى الجزاء.

٥- الأسماء المتضمنة معنى الإشارة

نمثّل لها باسم الإشارة (هذا)، نحو قول الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾[هود:٧٢]، وقد تضمّنت معنى الإشارة لأنها فقدت الاستقلال الإحالي للإبهام الموجود فيها بكونها من المشيرات المقامية فاقتربت من معنى الأفعال.[٥٢]

٦- ما تضمَّن معنى التكثير، وخاصية الصدارة، والبناء

تجيء «كم» في أحد استعمالاتها دالة على معنى التكثير، نحو: كمْ رجلٍ أكرمت. وقد جاءت مبنية، لازمة للصدارة لأنها تنشئ معنى التكثير في الجملة.[٥٣]

٧- ما تضمّن معنى الدعاء، وخاصيّة التنكير وفقدان التعيين والقوة الإحاليّة

الاسم يكون ذا قدرة على التعيين والإحالة في الأصل، ولكن ثمة مصادر من قبيل: سلامٌ عليكم وصبرٌ جميلٌ، جاءت فاقدة خاصية التعيين والإحالة حيث إنها لازمة التنكير، لأنها تفيد معنى الأمر، ولزومها التنكير عند دلالتها على الأمر يخلصها للفعلية لأنها فقدت خاصية التعيين والإحالة الموجودة في الأسماء الحقيقية.[٥٤]

ج- الفعل وأقسامه

الفعل هو: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل، نحو: أكرَمَ، ويكتبُ، واسْتغفِرْ.

تجدر الملاحظة إلى أنّ الفعل أقلّ استقلالًا إحاليًّا من الاسم المتمكّن. ويمثّله في تصوّر القدماء قولهم: إن الأفعال نكرات.[٥٥] ونلحُّ على أنّ الفعل يفقد الإحالة على زمان محصّل عندما يخرج من الخبر إلى الإنشاء، وتصبح إحالته إشاريّة مقامية مقارنة للتلفّظ به.[٥٦]

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

ويتميَّزُ الفعل بخصائص، منها:

• أنه متصرِّفٌ في الأصل؛ إذ إنَّ الفعل (أكرمَ) يتصرف إلى صيغ مختلفة، نحو: يُكرمُ، ومُكرِمٌ، ومُكرَمٌ، وكريمٌ. ويخرج عن هذا الأصل إذا أشبه الحرف في أدائه معنى من معاني الكلام.(٥٧)

• أن ثمة حركيّة بين أفراده في الانتماء إلى مقولة البناء؛ لأنّ «الأمرَ» أكثر أفراد الفعل انتماء إلى البناء وأصالة فيه؛ لأنه لا يصحّ فيه أن يقع موقع الاسم، ودونه الماضي؛ لوقوعه موقع الاسم، نحو: رأيت رجلا قد وقع، وأما المضارع فهو معرب لمضارعته الأسماء.(٥٨)

• أنه يشغل موضعًا من مواضع الإسناد في الجملة، نحو: أقبلَ الضيفُ، ولم يظلم القاضي، وزيدٌ يسعى.

١- أصناف الفعل في ضوء معاني الكلام

تختلف الأفعال رسوخًا في الفعلية وفي الاستقلال الإحالي بمقتضى دلالتها على أحد معاني الكلام من عدمه؛ إذ إنّ أكثرها استقلالًا إحاليًّا تلك التي تكون أفعال علاج يصلُ منك إلى غيرك. و أقلّها أفعال الاعتقاد والأفعال الناقصة. لذلك أشبهت هذه الأفعالُ الحروفَ في كونها تسِمُ موضعَ القوة المقصودة بالقول، من ذلك أفعال الاعتقاد، والأفعال الناقصة.(٥٩)

ومن ذلك أيضا (ليس وعسى ونعم وبئس) التي فقدت القدرة الإحالية الموجودة في الأفعال الحقيقية، لأنها أقلّ رسوخا في مقولة الفعل(٦٠) بدلالتها على معنى من معاني الكلام؛ لذلك مُنعت من التصرّف لاقترابها من الحرفيّة(٦١)، وإنما لم تلزم صدارة الكلام كالحرف الدالّ على معنى الكلام إجراءً لها مجرى الأفعال، لأنها قد أخذت بعض خصائصه، منها قبول دخول تاء الفاعل، وتاء التأنيث عليها.(٦٢)

٢- الأفعال الملحقة بالنفي

أُلحقَ بالنفي أفعالٌ تدلّ على معنى التقليل نحو: قلّ، ويسمّيها الرضي النفي المؤوّل(٦٣)، لذلك تلحق هذا الفعل (ما) إذا أريد به معنى النفي، ليهيئه إلى الدخول على الفعل.(٦٤)وألحق بها أفعال تدل على معنى التحقير بحسب عبارة سيبويه لدخول

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

(إنما) عليها، نحو: إنما سرتُ حتى أدخلَها، إذا أريد بالكلام قبل (حتى) معنى التحقير لا الحصر.[٦٥]

١-٦ تمييز التوليفات المقبولة من التوليفات اللاحنة

بعد ضبط أقسام الكلم في ضوء نظرية معاني الكلام نحاول تمييز الوحدات اللغوية التي يصحُّ في ائتلافها أن تشكّل كلاما معقودا على أحد معاني الكلام من الوحدات التي لا يصحّ ذاك منها من خلال تدقيق النحويين لمفهوم الإسناد الذي تنتظم فيه أشكال الجملة المختلفة.[٦٦] ولابدّ في هذا السياق من ضبط دلالة النسبة التي في الإسناد التركيبي المستقل بمعنى من معاني الكلام عن النسبة التي في الإسناد الإفرادي.[٦٧] انطلاقًا من هذا نعيد أصناف الكلام المستقل بمعنى من معاني الكلام إلى نوعين من الجملة: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية[٦٨]؛ لذلك يجمل الرضي التركيبات الإسنادية غير الممكنة بقوله: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف.[٦٩] ونضبط هذه التوليفات بكون الجملة ذات الإسناد المقصود لذاته تستلزم مسندا، ومسندا إليه، ومعنى أوّليّا تنعقد عليه هذه العلاقة الإسنادية يوسم في الغالب الأعم بحرف إلا ما شذّ.

١-٧ الكلام والجملة

نختار تمييز النحويين بين الكلام والجملة، والفرق بينهما أن «الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته»[٧٠] فالكلام أعمّ من الجملة، وهو الجملة التي انعقدت على معنى أوّلي من معاني الكلام، ويتحقق في شكلين من الجملة، هما: الاسمية، والفعلية؛ وما بدا خارجا عن هذه القسمة الحاصرة فيرتد إليها بضرب من التأويل.[٧١]

١-٨ الجملة البسيطة والجملة المركبة

الجملة البسيطة هي المكونة من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل دون أن يكون أحد مكوّناتها جملة أخرى، أو مركبا إسناديّا، بحسب المصطلحات الجارية في الجامعات التونسيّة، نحو: زيدٌ قائمٌ، وجاء زيدٌ، وتكون هذه الجملة مبنية على أحد معاني الكلام الأوّليّة. والجملة المركبة هي الجملة المكونة من جملتين (أو مركبين إسناديين)، نحو

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

أن يقع خبر المبتدأ جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ. ومنه المؤوّل بالمصدر. ويشترط في هذا النوع من الجملة ألا يتنافر معنى الجملة الكبرى مع معنى الجملة الصغرى التي تشغل محلاّ من الإعراب.

٢- الجملة الاسميّة والمعاني اللائقة بها

الجملة الاسميّة هي ما صُدّرت باسم في الأصل، نحو: زيدٌ قائمٌ، و أقائمٌ الزيدان.(٧٢)
ويتعاقب على الجملة الاسمية معنيان أوّليّان، هما: الإثبات، والنفي. وأما التركيب النموذجي أو الطرازيّ الممثل لمعاني الجملة الاسمية فهو الجملة البسيطة حيث يكونُ المبتدأ اسمًا معرفةً مسندًا إليه، والخبر اسمًا نكرة، نحو: زيدٌ قائمٌ.

٢-١ معنى الإثبات

يتقاطع معنى الإثبات تقاطعا كبيرا مع معنى الابتداء عند سيبويه خاصة وعامة النحاة، وهو معنى غير موسوم في البنية المنجزة بلفظ ظاهر في الجملة الاسمية، نحو: زيدٌ قائمٌ.(٧٣) ويجتمع بهذا المعنى الأوّلي المؤدّى بالجملة الاسميّة ثلاثة معان غير أوّليّة هي: التوكيد، والاستدراك، والتعظيم.

٢-٢ معنى التوكيد

تدخل لام الابتداء، وإنّ على الجملة الاسميّة لتؤدي فيها معنى التوكيد، نحو: لزيدٌ قائمٌ، وإنّ زيدًا قائمٌ. ولا تغير هاتان الأداتان معنى الإثبات(٧٤)؛ لأن رائز الاستبدال لا يمنحنا تفارقًا دلاليًّا إذا غيّرنا عامل الابتداء بهذين الحرفين(٧٥)؛ ولذلك جاز العطف على اسم (إن) بالرفع؛ لأنها لا تغير معنى الإثبات.

٢-٣ معنى الاستدراك

تدخل (لكنّ) على الجملة الاسمية لتؤدي فيها معنى الاستدراك الذي لا يغيّر معنى الإثبات، نحو: ما قام زيد لكنّ عمرًا قائم. وذكر الرضي أنّ معنى الابتداء فيها لم يتغيّر، لأنها تحفظ الكلام الذي قبله من حيث مضمونه الدلالي ولا تغيره.(٧٦)
ومحصّل هذا القول في ما نحن فيه أن معنى الإثبات لم يَزُل من قولك: عمرو قائم.

٢-٤ معنى التعظيم

يتقدم الجملةَ الاسمية الدالة على معنى الإثبات، نحو: الجيشُ قادمٌ، ضميرٌ

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

منفصل تكون الجملة بعده مفسّرة لإبهامه لإفادة معنى التعظيم، نحو: هو الجيشُ قادمٌ. ويسمّي النحويّون هذا الضمير بضمير الشأن.[٧٧]

٢-٥ معنى النفي

يؤدى النفي في الأصل بالفعل قياسًا على الأمر والنهي والجزاء. ولكن جازت تأديته بالجملة الاسمية، إذ إنه من المعاني التي تتداخل في الجملتين[٧٨] ؛ فلكون النفي ذا شبه بالابتداء جاز أداؤه بالجملة الاسمية، نحو: لا رجلَ في الدار؛ بل إنّ هذا الشبه يتحقق أيضا على مستوى أفراد المعنيين، إذ أشبهت (لا) النافية للجنس (إنّ) المؤكدة بكون كليهما مبالغة في استغراق المعنى (النفي والإثبات).[٧٩]

٢-٦ التوليفات المقبولة واللاحنة بين معاني الكلام في الجملة الاسمية البسيطة

نفترض أن التوليفات المقبولة واللاحنة بين أقسام الكلم تطّرد أيضًا على مستوى معاني الكلام، وقد صرّح الرضي بضابط يمكّن من تمييز التوليفات المقبولة عن التوليفات اللاحنة في قوله: «ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر» [٨٠]. إن الرضي بهذا النصّ يمنع توارد عملين لغويين بينهما تنافر في كلام واحد، لأن الصدارة تكون لمنشئات المعاني في الجمل. وننطلق من هذا المبدأ النظري لنختبره في تطبيقات منجزة قد ناقشها النحويون.

٢-٦-١ تآلف معنى التحقيق مع معنى التوكيد، وتنافره مع معاني التمني والترجي والتشبيه والنفي والجزاء

جاز اجتماع إنّ مع لام الابتداء، لأنّ اللام تدخل في الأصل على الابتداء ليسودَ في الكلام معنى التحقيق، وجاز دخولها على خبر إنّ لأن التوكيد لا يغيّرُ معنى الإثبات، لكونه فرعا عليه.[٨١]

ولا يصحّ أن تدخل هذه اللام في خبر (لعلّ وليت وكأن) لأنّ هذه الحروف مُغيّرات لمعنى الإثبات بنقل الكلام إلى معنى الترجي والتمني والتشبيه؛ لذلك فإن هذا التأليف بين معاني الكلام من التوليفات اللاحنة التي لا يحقّ للمتكلم أن يجمعها في كلام واحد لما بينها من تنافر.[٨٢]

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

٢-٦-٢ تنافر معنيي الإثبات والجزاء

وضّحنا في ما سبق أنّ الإثبات أحدُ أصناف معاني الكلام، ويندرج ضمنه عدد من الأفراد: التوكيد، والاستدراك، والتعظيم. وأما الجزاء فصنفٌ آخر من أصناف معاني الكلام لا يستقيم أن يجتمع مع الإثبات في كلام واحد. ونحكم بناء على هذا الأصل بانمحاء معنى الجزاء في (من) إذا اجتمعت مع (إنّ) في كلام واحد؛ للتنافر بين معنيي التوكيد والجزاء.[٨٣] ويقدّر النحويون في ما ورد من شواهد قد اجتمعت فيها (إنّ) مع (من) الشرطية ضميرَ الشأن[٨٤]؛ لجواز اجتماع معنيي التوكيد، والتعظيم، لأنهما غير متنافرين بكونهما أفرادًا لمعنى الإثبات، بخلاف اجتماع التوكيد، والجزاء.

٢-٦-٣ التنافر في الجملة المركبة بين التمني أو الترجي في الصدارة والطلب في جملة الخبر

ينعقد معنى الكلام في الجملة الاسميّة التي خبرها جملة فعليّة على جزئها الثاني– نعني الجملة الفعلية، وسوف يأتي بيان هذا لاحقًا؛ لذلك إن كانت جملةُ الخبر جملة طلبيّة امتنع في مبتدئها أن يدخل عليه (ليت، ولعل)، أو أحد الأفعال الناقصة، لأن معنى الكلام يتناقض حينئذ باجتماع طلبين على مطلوب واحد، نحو أن يجتمع التمني، والأمر إن قلت: ليت زيدا اضربه؛ إذ الأمر مدلول عليه بالجملة الفعلية الواقعة خبرا، والتمني مدلول عليه بالحرف المتصدر الجملة. وامتنع أيضا دخول الأفعال الناقصة على المبتدأ المخبر عنه بجملة فعلية؛ لأن الأفعال الناقصة صفات لمصادر أخبارها، نحو: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، في قولنا: كان زيد قائما. لذلك يتناقض الكلام بكون الفعل الناقص دالا على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر دال على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها.[٨٥]

٢-٧ الجملة الاسميّة التي شابهت من حيث معناها الجملة الفعليّة

٢-٧-١ معنى التمني، والترجي، التشبيه

سبقت الإشارة إلى أن الجملة الاسمية تدلُّ في أصلها على معنى الإثبات المحض، وهو أصل في المعاني الواجبة، وربما تخلَّف هذا الأصل في حالات محددة تخرج فيها الجملة الاسميّة عن أصل وضعها بمقتضى التداخل بين معاني الجملتين وانعدام الحدود الصارمة بينهما. من ذلك أن تدلّ الجملة الاسمية على معنى غير واجب بدخول بعض الأحرف الناسخة (ليت، ولعلّ، وكأنّ) على الجملة الاسمية فتغيِّرُ في

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الجملة الاسمية معنى الإثبات، لأنَّ في دخولها انتقالًا من المعنى الأصل وهو الإثبات إلى معانٍ غير واجبة، هي: التمني، والترجي، والتشبيه.(٨٦)

ويفسِّرُ استحضار هذه المخالفة تسمية النحويين لهذه الأحرف بـ(الأحرف المشبّهة بالفعل)، لأنَّ دلالة التركيب قد تحوَّلت من الواجب إلى غير الواجب، والمعاني غير الواجبة لائقة بالفعل في أصل الوضع.(٨٧)

٢-٧-٢ معنى النفي، والاستفهام

من الأصول الدلاليّة في تكوين الجملة الاسمية أنها تكون دالّة على معنى الإثبات في الأصل. ومن الأصول التركيبية فيها أن تبتدئ بمعرفة، لأنه مخبر عنه، ولا يخبر عن المجهول. ولكن ربما تخلّف هذا الأصل؛ إذ يأتي المبتدأ نكرة وصفًا، نحو: قائمٌ زيدٌ؛ وفي هذا النمط من التركيب اشترط النحويون أن يكون مسبوقًا باستفهام، أو نفي، لأنَّ الوصف بمنزلة الفعل، وهو مع مرفوعه بعده لا يكوّن جملة إلا مع دخول معنى يناسب الفعل، ومنه: النفي، والاستفهام، فنقول: أقائمٌ زيدٌ، وما قائمٌ زيدٌ.(٨٨)

٢-٧-٣ معنى الدعاء

معنى الدعاء – وهو فرع عن الأمر– من المعاني التي تؤدى في الأصل بالجملة الفعلية، ولقد جاءت الجملة الاسمية دالة على معنى الدعاء خروجًا عن هذا الأصل وفق مبدأ الحركيّة والتداخل بين معاني الكلام في الجملتين، نحو قول بعض العرب حين سُئلَ: كيف أصبحت؟ قال: حمدٌ لله وثناءٌ عليه. وحمل على هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف:١٨]. وفي دلالة الجملة الاسمية على معنى الدعاء خروجٌ عن الأصل، لأنَّ الدعاء معنى من المعاني غير الواجبة. وقد استشعر ابن يعيش ذلك في قوله بعد إيراد قولهم: حمدٌ لله، وثناءٌ عليه: «والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره»(٨٩).

٢-٨ الجملة الاسمية المركبة

٢-٨-١ وقوع خبر المبتدأ جملة طلبية

تجيء تراكيب نحوية في سياق الحديث عن الجملة الاسمية تبدو مخالفة للأصل الذي يعود إليه هذا النوع من الجمل، نحو قولهم: زيدٌ اِضربْهُ(٩٠)، ومنه قوله تعالى:

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

﴿بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا﴾[ص:٦٠]، وتبدو مخالفة الأصل في أنّ الخبر قد وقع جملة غير خبرية في هذه التراكيب، وهذا ملمحٌ دلاليٌّ مخالف للأصل؛ ويمكن أن يبدوَ هذا التركيب متّسقًا إذا نصب الاسم المتقدم، نحو: زيدًا اضربه، لأن الطلب معنى لائق بالفعل. ونبرز في هذه المسألة تحليل النحويين في ضوء نظرية معاني الكلام؛ إذ يقرّون بأن هذه التراكيب تراكيب طلبيّة، وأما الاسم المرفوع أول الجملة فهو بمنزلة النداء، ولكنَّه تنبيهٌ للمخاطب إلى موضوع الخطاب، لا إلى الإقبال إلى المخاطب، ثم يجيء بعد ذلك المعنى المراد المستفاد من الجملة الطلبية بعده، وتكون الجملة حينئذٍ طلبيّةً لا خبريّة، لأنّ الجملة إذا كان خبرها جملة فعلية فمعنى الكلام منعقد على جزئها الأخير.[٩١] ويمكن أن نعمّم هذا الأصل على الجملة الاسميّة المركبة التي يكون خبرها جملة فعلية منفية فنعتبرها منفية.

٢-٨-٢ جملة الصلة والنعت والحال والخبر والجزاء

يشترط في الجمل الواقعة صلة، أو نعتا، أو حالا، أو خبرا، أو جزاء أن تكون خبرية لا إنشائية.[٩٢] لأن هذه الجمل الصغرى داخل الجملة الكبرى ذات تعالق دلالي مع الجملة التي تنضوي هذه الجمل تحتها؛ لذلك لا يستقيم أن تكون هذه الجمل من قبيل الجمل الإنشائية. وكذلك الغرض من النعت البيان والإيضاح، والإنشاء ليس فيه خارج يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت.[٩٣]

٣- الجملة الفعلية والمعاني اللائقة بها

الجملة الفعلية هي المصدّرة بفعل حقيقيّ، نحو: قام زيد، وضُرب اللص، وزيدًا أكرمت. وإنما قيّدنا الفعل بقولنا: حقيقي، لأن الجمل المبدوءة بأفعال غير حقيقيّة، نحو: كان زيد قائمًا، وظننت محمدًا قائمًا، جمل اسمية رغم كونها مبدوءة بأفعال، لأن هذه أفعال ناقصة نعدُّها بدائلَ لحروف من قبيل: ليت، ولعلّ، تتعاقب على الجمل الاسمية لتحدث فيها معاني جديدة.[٩٤]

ويختزل مصطلح غير الواجب المعاني التي تؤدّى بالفعل في الأصل، لأن الأمر، والشرط، والاستفهام معان تؤدى بالفعل.[٩٥] ونُعيدُ ما قلناه من فرضياتنا في هذه الدراسة من تداخل بين معاني الجملتين؛ لذلك قد يعبر بالجملة الفعلية عن المعاني الواجبة بمقتضى مبادئ تفسيرية سوف تتضح.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

٣-١ معنى الطلب

تدلّ الجملة الفعلية في صورتها النموذجية على معنى الطلب، والمعاني الطلبية درجات في اقتضائها الفعل؛ إذ إنّ منها ما لا يليه إلا الفعل، نحو: الأمر والنهي، ومنها ما يعبر عنها بالحرف الذي يقتضي الفعل، نحو: التحضيض. والجامع لهذه المعاني الطلبية عدم وقوعها في العالم الخارجي، أو جهل المتكلم بوقوعها أثناء إنشاء الحديث. ويُعَدّ مَعنيَا الأمر والنهي ألصق المعاني بالطلب[٩٦]؛ لذلك قال سيبويه عنهما: «فهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرا، أو مضمرا»[٩٧]، لأنهما معنيان يقومان على تزجية المخاطب إلى أمر لإنفاذه وأدائه في الكون الخارجي.[٩٨] لذلك جعل النحويون نحو قولهم: زيدٌ اضربه، تركيبًا طلبيًّا قد بني معنى الكلام فيه على جزئه الثاني -كما سبق بيانه. ويتحقق معنى الأمر في البنية الفعلية (اِفْعَلْ)، ويتحقق كذلك في صيغة المضارع المسبوق بلام الأمر (لِيذْهَبْ). وأما معنى النهي فيتحقق في البنية الفعلية (لا تفعلْ، ولا يفعلْ). وتعدّ هذه الصور التركيبية نماذج للمعنيين الرئيسين (الأمر، والنهي)، إذ إنها صيغ تدل في أصل الوضع على هذين المعنيين.

٣-٢ المعاني المتفرعة عن معنيي الأمر والنهي

شقق النحويون هذين المعنيين إلى عدد من المعاني، منها: الدعاء، والإغراء، والتحذير، والالتماس، ونحوها. لذلك نجد أن تحليل النحويين لأسلوب التحذير والإغراء (الأسدَ الأسدَ، وأخاك أخاك) يؤول إلى بنية فعلية شكلها التركيبي في بنيته العميقة (احذر الأسد، والزم أخاك)، فنلحظ أن البنية الشكلية قد ارتدّت إلى بنية الأمر تصريفيًّا، وفي إحداهما بنية النهي معجميّا، فالتحذير له في البنية السطحية نمط تركيبيّ خاص به يختلف عن بناء الأمر. والنهيُ يعتمد على الاختزال في التركيب مراعاة للحالة التداولية عند إنجاز المعنى لفظيّا، لكنه في بنيته العميقة يرتدّ إلى تركيب الأمر والنهي.

٣-٣ معنى الجزاء

يُعَدّ معنى الجزاء في درجة تنحطّ عن درجة الأمر والنهي في طلب الجملة الفعلية، إذ يتحقق معنى الشرط بواسطة الجملة الفعليّة في تراكيب مختلفة في الأصل، منها: أن

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

يتصدر الكلام أداة من أدوات الجزم، نحو: إنْ يأتِ زيدٌ أكرمْه. ومنها الجملة الطلبية مجزومة الجواب، نحو: زرني غدا أكرمْك.[٩٩] وربما تحقق هذا المعنى بالجملة الاسمية التي دخلها معنى الشرط خلاف الأصل، لعموم المبتدأ فيها وشيوعه، نحو: الذي يأتيني فله درهم.

٣-٤ معنى الاستفهام

يعلو معنيا الأمر والنهي معنى الاستفهام في رسوخهما في باب الطلب، لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء. وتجب الإشارة إلى أنّ ولايةَ الفعل لأدوات الاستفهام هي الأصل، لأن عدم الوجوب يستلزم أن يكون المستفهم عنه حدثًا لا ذاتًا. وإنما جاز أن تليه الأسماء لأن الاستفهام لا يطلب تزجية المخاطب إلى فعل معيّن كما في الأمر والنهي، إنما تسترشد مخبرًا عن حدث من الأحداث.[١٠٠]

٣-٥ المعاني المتولدة عن معنى الاستفهام

يعدّ العرض، والتمني، والتحضيض معاني مولدة من الاستفهام وفيها معنى الأمر؛ لذلك كان من اللائق أداؤها بالجملة الفعلية في الأصل، حيث إنّ بين هذه المعاني الثلاثة وبين الاستفهام من ناحية، والأمر من ناحية أخرى نوعًا من الاسترسال الدلالي التركيبي؛ فهي معان أقوى من الاستفهام في طلب الفعل، ودون الأمر في الإلزام بتحقيقه، نحو: هلّا، وألّا، وألا.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

خاتمة

لعلّ هذا العمل قد أجمل جهود جيلٍ من الباحثين حاول الإفادة مما جدّ على صعيد البحث اللغوي العالمي في قراءة التراث النحو العربي وبيّن عناصرَ الالتقاء بين الجدولين المعرفيين وفتح الباب لإعادة التأليف في نحو العربية وقواعدها على نحو مُجَدّد وغير منبتّ. ولعلّ أهمّ ما انتهى إليه اتفاقُ النظرية النحوية العربية والنظرية التداولية المعتمدة على منوال أوستين وسيرل على أنّ صدرَ الكلام موضعُ تجلية قصد المتكلم ووسم القوة المقصودة بالقول فيه. وبيّن أثر هذا الأصل في صياغة القواعد التفصيلية في عامّة أبواب علم الإعراب. كما بيّن أن النظرية العربيّة تخالف التداولية العامّة في قولها إنّ القوة المقصودة بالقول تتحقّق بالفعل.

وذهب النحاةُ العرب- مراعاةً لخصائص لسانهم - إلى أنّ الحرف هو الواسم النموذجي لمعنى الكلام أو القوة المقصودة بالقول.

لكنّ صدر الكلام الذي عدّته التداولية أصلا عاما لعامة الألسنة البشرية يحتاج إلى تعديل يأخذ بالحسبان أنماط الألسنة البشرية على النحو الذي ضبطه اللساني الفرنسي لوسيان تانيار (L.Tesniere) [١٠١]. فقد قسّم الألسنة إلى ثلاثة أصناف :

- ألسنة يسمّيها ألسنة ذات ترتيب نازل (centrifugal language)وهي التي يكون الفعل في صدرها مثل الجملة الفعلية في العربية ويصحّ فيها القولُ إن صدرَ الجملة فيها موضعُ وسم معنى الكلام أو القوة المقصودة بالقول.

- ألسنة ذات ترتيب صاع (centripetal language) مثل اليابانية وهي ألسنة يكون ترتيبُ عناصرها مفعول+ فاعل+ فعل. فيكون مبدئيا تجلية قصد المتكلم في ذيل الجملة.

- وألسنة هجينة تجمع بين خصائص هذا وذاك؛ وقد عدّ لوسيان تانيار الفرنسيّة والانجليزية منها.

لا نستطيع في هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة لكننا نشير إلى أن دراسة كيفية وسم معاني الكلام في ألسنة مثل اليابانية ذات الترتيب الصاعد، والتعمّقَ في مفهوم الألسنة الهجينة قد يعودان بالنفع على دراسة العربية ويفسّر خصوصية وسم معاني

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الهوامش:

١. يشكر الباحثان جامعة القصيم لتشجيعها هذا البحث وتدعيمها له أدبيّا وماديّا.

٢. قال تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢: «اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء» وقال أيضا ص١٦: «والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني ...» وفي ص١٨ قال: «النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني» وفي ص١٨٩ من المرجع نفسه قال: «التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي»

٣. قال سيرل في كتابه الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة، ترجمة: أميرة غنيم، ص٣٩ : «قد يذهب في الاعتقاد أيضا أن مقاربتي هي مجرد دراسة (للكلام)[parole] بدلا من (اللسان) بالمعنى الذي أقره فردينان دي سوسير للمصطلحين. لكنني أؤكد في المقابل أن دراسة ملائمة للأعمال اللغوية هي دراسةٌ للسان [langue]»

٤. مثل: أحكام المحاكم، وإعلان استقلال دول، وإعلان الحروب، وتوقيع المعاهدات بين الدول، أو إعلان نقضها.

5. Larcher , P. 1980, Information et performance en science arabo-islamique du langage, these de doctorat de 3 cycle, Université de ParisIII inédit. مخطوطة

٦. إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين ١/ ٤٩٩.

7. Larcher, P. 2013 , Arabic Linguistic Tradition III: Pragmatics, , pp 185-213, in OWENS, Jonathan.2013, The Oxford Handbook of Arabic linguistics, Oxford University Press.

8. Larcher, Pierre, 2014, Linguistique arabe et pragmatique, préface de Kees Versteegh, Études arabes médiévales et modernes PIFD 281, Beyrouth, Presses de l'Ifpo, , ISBN : 978-2-35129-401-8, 438 p.,.

٩. يسمح التبويب المزدوج لابن هشام الأنصاري رغم ذلك بافتراض أن ثنائية الخبر والإنشاء كانت طردا لمقولة فقهية، وتؤكد الملاحظة التالية للكفوي الجذور الفقهية لمقولة الإنشاء، يقول الكفوي في كليات العلوم ٥/ ٣١٤ : «فعل اللسان هو للإخبار لا للإنشاء كما أن سائر الجوارح للإنشاء لا للإخبار، لكن الشرع جعل فعل اللسان إنشاء شرعا فصار كسائر أفعال الجوارح» أما كيفية حصول

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

هذا التعميم فإن بقية البحث هي التي توضحه. عندما راجعنا سلسلة النحاة لاحظنا أنه لا يوجد أثر لمفهوم الإنشاء عند أي نحوي سابق لابن الحاجب، إلا أن ابن الحاجب ليس نحويا فحسب، بل هو أصولي أيضا. انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية ١/ ٥٠٢.

١٠. تركز البلاغة الأرسطية بحسب مصطلحات أوستين على عمل التأثير بالقول النموذجي وهو الإقناع، و أما البلاغة العربية فتركز على النشاط المتضمن في القول. انظر: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية ١/ ٥٠٧.

11. Moutawakil,A. Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la Faculté des Lettres. Rabat.

١٢. انظر عرضا نقديا وافيا له عند خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص٣٣-٣٤.

١٣. نشره تحت عنوان: تقديم عام للاتجاه البراغماتي ضمن كتاب أهم المدارس اللسانية ١٩٨٧م.

١٤. انظر: مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، ضمن أعمال ندوة (الاسترسال في الظاهرة اللغوية) التي أقيمت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة ٢٠٠٢م.

١٥. انظر: كتاب الشرط والإنشاء النحوي للكون، ضمن العدد ٥٨ من سلسلة حوليات الجامعة التونسية.

١٦. هو المحل الوجودي والمحل الإنشائي والمحل الواوي (نسبة لواو العطف).

١٧. انظر: منصور ميغري، نظام القول في العربية ص٨٦.

١٨. قال الشريف في أطروحته الشرط والإنشاء النحوي للكون ١/ ٥٢٠: «الأصل عند نحاتنا في معاني الكلام أن يؤدى بالحرف»

١٩. يجد القارئ معلومات نشر هذه الأعمال في ثبت المصادر والمراجع.

٢٠. انظر: جاك موشلر – آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية ص٦٣.

٢١. انظر: شكري المبخوت، اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها ص٣٣.

٢٢. انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص٥٠٢.

٢٣. انظر: قال سيرل في كتابه: الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة، ترجمة أمير غنيم، ص٣٩: «يكمن سر تركيز هذه الدراسة على الأعمال اللغوية ببساطة في ما يلي: إن كل تواصل لغوي يستدعي أعمالا لغوية. وإن الوحدة في التواصل اللساني ليست الرمز، أو الكلمة، أو الجملة، ولا حتى الشكل المنجز للرمز والكلمة والجملة، وإنما هي إنتاج الرمز

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

أو الكلمة أو الجملة أو إصدارها عند إنجاز عمل لغوي. فأن تعتبر الشكل المنجز رسالة هو أن تعتبره منتَجا أو مُصدَرا. وعلى نحو أدق، فإن إنتاج شكل جملة أو إصداره بالامتثال إلى شروط معينة هو عمل لغوي. وإن الأعمال اللغوية (وسنفسر ضروبا منها لاحقا) هي الوحدات الأساسية أو الدنيا للتواصل اللغوي»

٢٤. انظر: جاك موشلر – آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية ص٦٨.

٢٥. انظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٢/ ٨٦٣.

٢٦. انظر: جاك موشلر – آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية ص٧٤. وسيرل، الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة، ترجمة: أميرة غنيم، ص٣٩.

٢٧. انظر: عز الدين المجدوب وعلي السعود وناصر الحريص، الاشتقاق الدلالي في نظرية «معنى –نص» ص٦٤. ونزيدها توضيحا فنقول: هي ثنائية منطقية تناظرها في البحث اللغوي العربي القديم ثنائية الحروف الأصول والفروع في الأصوات والتمييز بين الرفع وعلاماته أو النصب وعلاماته وكذلك الجر أو الجزم و علاماتها. فهذه أربعة أصناف أفرادها ما ذكرنا؛ وبناء عليه يكون المدلول اللغوي في لسان ما صنفا تمثل المعاني أفراده .من ذلك أن نظام الضمائر في العربية يتكون من خمسة أصناف بالنسبة إلى المخاطب(أنت، أنت، أنتما، أنتم ، أنتن) بينما يتكون في الانجليزية من صنف واحد أو مدلول واحد هو (YOU) ولا تمثل ضمائر العربية عندما تترجم إلى هذا اللسان إلا مجرّد معان ومتغيرات يدلّ عليها السياق والقرائن الأخرى، أما مدلول ضمير غير العاقل IT فهو صنف في الانجليزية يختص بعلامة لغوية بينما هو معنى من معاني ضمير الغائب المؤنث في العربية عندما يدل على الجمع. وتكمن أهميّة رائز الاستبدال في فصل الأصناف من الأفراد في كافة المستويات اللغوية حسب نظام كل لسان ودون تشويه له.

٢٨. انظر: شكري المبخوت، اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها ص٤٤.

٢٩. انظر: الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ٦٧ وما بعدها.

٣٠. ألان بولغار وإيغور ملتشوك، التعلق في الوصف اللغوي بالإنجليزية ، Dependency in Linguistic Description ص١٦٢ ، ١٦٩.

٣١. ألان بولغار وإيغور ملتشوك، التعلق في الوصف اللغوي بالإنجليزية، Dependency in Linguistic Description ص٣٢.

٣٢. ومثلها أن يختار المتكلم في مقولة الجمع بين المفرد والمثنى والجمع وأن يختار ضرورة ضمن

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

مقولة الجنس بين التذكير والتأنيث.

٣٣. حسب قيود يضبطها الوصف اللغوي مثل القيود على الضمة والألف والواو في تحقق صنف الرفع.

٣٤. ألان بولغار وإيغور ملتشوك، التعلق في الوصف اللغوي بالإنجليزية، Dependency in Linguistic Description, ص٣٩.

35. Irène Tamba, Irene, ,1988 La Sémantique PUF, p 78

٣٦. قال ابن السراج في الأصول ١/ ٥٦ «واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره. وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم»

وقال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٢١٤: «والإنشاءات، في الأغلب، من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها، وأما الفعل، نحو: بعت، والجملة الاسمية نحو: أنت حر، فمعنى الإنشاء عارض فيهما»

٣٧. ورد ذلك تحت عبارات مختلفة منها القول بتضمن الاسم معنى الحرف وتضمن الاسم معنى الفعل، أو القول بتطفل قسم على قسم، من هذا قول الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٤: «فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل، فقد شابهه الفعل، أيضا، فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس؟ فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل ... وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصولات، والمضمرات، والغايات، أو بتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك، كما يجيء في باب المبنى، بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه، وههنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء»

٣٨. انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٦٣ ، وأفراح المرشد، الواجب وغير الواجب، ص ١٠٣– ١١٢، والشاهد قول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمۡ لِأَوَّلِ ٱلۡحَشۡرِۚ مَا ظَنَنتُمۡ أَن يَخۡرُجُواْۖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[الحشر:٢]

٣٩. قال الرضي عن التركيب الاسمي الدال على معنى الشرط من قبيل: الذي يأتيني فله درهمان: إنه غير راسخ العرق في الشرطية. انظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

٤٠. قال سيبويه٢/ ١٤٦: «لم تكن ليت واجبة، ولا لعل، ولا كأن» ويصرح النحويون بكون الكلام قد خرج عن الابتداء بدخول (كأنّ) قال ابن يعيش: «كأن، وليت، ولعل، ولكن، تمنع من دخول الفاء في الخبر؛ لأنها عوامل تغيّر اللفظ والمعنى» وسبقه ابن السراج إلى مثل هذا في: الأصول ٢/ ١٦٨، ونقل الإستراباذي في: شرح الكافية ٤/ ٣٣١ عن الزجاج قوله عن (كأن): «هي للتشبيه إذا كان خبرها جامدا، نحو: كأن زيدا أسدا، وللشك إذا كان صفة مشتقة، نحو: كأنك قائم؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه»

٤١. تتبعت الباحثة أفراح المرشد هذه الأصناف، فجعلت التعجب، والمدح، والذم مصنفة في المعاني الواجبة، وأما المنصوبات بالفعل المتروك إظهاره فاكتفى سيبويه بكشف معانيها التي تندرج ضمنها، نحو: الأمر، والتحذير والإغراء، والتحضيض، والدعاء، والتمني، والترجي ... وهذه المعاني قد صنفها سيبويه في ثنائيته؛ فاشتراكها في الحكم (نعني به كونها منصوبات بفعل متروك إظهاره) لا يعني اشتراكها في المعنى. انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه ص٣٣٨.

٤٢. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٢١٤: «الإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها، وأما الفعل، نحو: بعت، والجملة الاسمية، نحو: أنت حرٌّ، فمعنى الإنشاء عارض فيهما» وقال أيضا ٤/ ٢٣٨ عن قولهم: والله ما هي بنعم الولد: «فهو إنشاء جزؤه الخبر»

٤٣. انظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٢/ ٨٦٣.

٤٤. ما زال التمييز بين المعاني الأولية وغير الأولية يحتاج إلى بحث مستقل، ونحن في بحثنا نتبنى آراء نقر باختلاف القدماء والمحدثين حولها، من هذا تصنيف معنى التعجب في المعاني الأولية أو غير الأولية.

٤٥. نحيل هنا في المصطلحين إلى اختلاف النحويين في ناصب الحال في نحو: هذا زيد منطلقا، إذ إن كثيرا من النحويين يجعله معنى الإشارة، وبعضهم يجعله معنى التنبيه. انظر: نتائج الفكر ص١٧٩.

٤٦. قال سيبويه ٣/ ١٠٤: «اعلم أن القسم توكيدٌ لكلامك» وقال أيضا ٢/ ٢٠٨: «أول الكلام أبدا النداء» وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٩٨: «وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك، ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه عليه»

٤٧. انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص١٥٢، وأفراح المرشد،

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه ص١٤٣، ٢٥٦.

٤٨. يتنكّب هذا التصور طعون المحدثين في التقسيم الثلاثي للكلم لأنها طعون تستند إلى نظرية الشروط الضرورية والكافية في تصورها للحدود الصارمة بين المقولات، في حين أن ما نتصوره من حركية بين الأصناف تؤيده تعبيرات القدماء من قبيل قول الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٤: «وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره ... أو بتضمن معناه ... بُني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه» وقال أيضا ٤/ ٤٤: «وإنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط (إذن) بل يتصدر؛ لأن نصب الفعل لغرض التنصيص على معنى الشرط في (إذن)، والشرط مرتبته الصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك، فكيف بالشرطية العارضة؟ فكما ضعف معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده»

٤٩. قال ابن السراج في الأصول ١/ ٦٠: «فأما قولك: كيف أنت؟ وأين أنت؟ وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء، فـ(أنت، وزيد) مرتفعان بالابتداء، و(كيف، وأين) خبران، فالمعنى في: كيف أنت؟ على أي حال أنت. وفي: أين أنت؟ في أي مكان أنت. ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام» وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ١٩٢ عن أسماء الاستفهام الواقعة أخبارا: «وإنما كانت مقدمة؛ لأنه قسم من أقسام الكلام، وكل باب من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه، كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض والتنبيه والدعاء والنداء»

٥٠. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٤: «إذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره ... أو بتضمن معناه، كأسماء الشرط، والاستفهام، ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم؛ لتطفله على الحرف فيما يخصه»

٥١. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٧٠ عن هذا النوع من التراكيب: إنه «غير راسخ العرق في الشرطية».

٥٢. قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٧٨: «المعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكبا، صار لعبد الله وصار الراكب حالا. فكذلك هذا. وذاك بمنزلة هذا. إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه لشيء مُتراخ» وقال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٢٦٢ عن قولهم: هذا في الدار

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

أبوه: «والعامل فيه معنى الإشارة ... ولو صرحت بما هو معناه لقلت: أشير إليه في الدار، أي كائنا في الدار، فلفظ أشير، يعمل النصب في لفظ (في الدار) لكونه حالا، لقيامه مقام الحال المحذوف» وقال السهيلي، نتائج الفكر، ص١٧٩: «كان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن، لأنه بمنزلة الأمر الذي له صدر الكلام». والخلاف بين النحويين في العامل في الحال في هذا التركيب؛ لذلك فإن فقدان الاسم هنا القوة الإحالية هي ما جعلته يقترب من الفعل فيعمل في الحال؛ لذلك متى اكتسب الاسم تعيينا في الموضع نفسه لم يجز أن ينتصب الحال، نحو: زيد أخوك قائما. نصّ على هذا ابن السراج في الأصول ١/ ٢١٨

٥٣. قال الرضي في شرح الكافية ٣/ ١٤٩: «واعلم أن بناء (كم الخبرية) ... لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالبا، كهمزة الاستفهام، وحرف التحضيض ، وغير ذلك؛ فأشبهت ما تضمّن الحرف»

٥٤. ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١٤: «والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره»

٥٥. قال الفارسي في التعليقة ١/ ١٩٦: «المصادر إذا كانت نكرة في هذا الباب قامت مقام الأفعال، نحو: سقيًا، وما أشبهها. وإنما قامت مقامها لما كانت نكرة مثل الأفعال» وقال ابن جني في الخصائص ١/ ١٠٤: «والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل، من حيث كان الفعل موغلا في التنكير، والاسم المضمر متناه في التعريف» وقال ابن يعيش ٧/ ١١: «الأفعال في غاية الإبهام والتنكير فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص»

٥٦. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ١١: «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي، نحو: بعت، واشتريت، والفرق بين بعت الإنشائي، وأبيع المقصود به الحال، أن قولك: أبيع، لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج ... وأما بعت الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له»

٥٧. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٤: «وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف، كما في: عسى، وفعل التعجب» ، وفي: معاذ الدخيّل، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية ص٩٥: «إن القواعد المسيِّرة لمعاني الكلام في العربية قادرة على تفسير ظاهرة الجمود في بعض الأفعال، حيث إنَّ الحرف في الأصل له وظيفة إنشاء المعنى في الجملة؛ فمتى قام فعلٌ من الأفعال بهذه الوظيفة أخذَ حكمًا من أحكام الحرف، وهو عدم التصرف بمقتضى المشابهة

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

بين أصل وفرع في إنشاء المعنى في الجملة»

٥٨. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٥٢: «قوله (مبني الأصل) ... اصطلاح مجدد منه -يقصد من المصنف- مراد به الحرف، والفعل الماضي، والأمر» وقال أيضا: ٣/ ٨٣: «اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل، وهو فعل الماضي والأمر»

٥٩. قال سيبويه ٢/ ٣٦٨: «وإنما افترقت حسبت وأخواتها والأفعال الأخر؛ لأن حسبت وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكا أو علما ... فلما صارت حسبت وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها إذا قلت: إنني ولعلني ولكنني وليتني»

٦٠. للرضي تعبير طريف يحدس فيه بعدم تمكن هذه الأفعال في باب الفعلية إذ قال عن ليس في شرح الكافية ٤/ ٢٠١: «ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها ...»

٦١. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٤: «وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى، وفعل التعجب» وقال أيضا ٤/ ٢٣٩: «وإنما لم يتصرف فيهما -يعني نعم وبئس- لكونهما علمين في المدح والذم»

٦٢. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٣٦: «وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة فلم تلزم الصدر إجراء لها مجرى الأفعال»

٦٣. شرح الكافية ٤/ ٦٤: «والنفي: ما تأتينا فتكرمنا، وهو: إما صريح، كما ذكرنا، أو مؤول نحو: قلما تلقاني فتكرمني، وكذا: قل رجل، أو: أقل رجل؛ لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضا»

٦٤. قال سيبويه ٣/ ٢٥: «ربما وقلما وأشباههما، جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوها للفعل» وقال ابن يعيش ٨/ ٤٣: «قلَّمَا لَمَّا كُفّت بـ «ما»، ودخلت على الفعل في «قلَّما يفعلُ»، وأُجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارَعَ الحرفَ، فلم يقتض الفاعلَ كما لا يقتضيه الحرفُ. ولذلك لا يقع إلَّا صدرًا ولا يكون مبنيًّا على شيء».

٦٥. قال سيبويه ٣/ ٢٢: «إنما سرت حتى أدخلَها إذا كنت محقّرًا لسيرك الذي أدى إلى الدخول ويقبح إنما سرتُ حتى أدخلُها» وقال الرضي ٤/ ٥٨: «وأما نحو: إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ (إنما) يستعمل لمعنيين: إما لحصر الشيء كقولك: إنما سرت، وإنما قعدت، إذا

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

حصرت سيره، فيجوز الرفع على قبح، لأن الحصر كالنفي، وإما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم: إنما أنت شجاع، أي فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع، إذن، بلا قبح».

٦٦. قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣١: «الكلام في اللغة. وأما في الاصطلاح فالذي نختاره أنه قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها»

٦٧. قال أبو حيان في المصدر السابق: «(إسنادية) احتراز من النسبة التقييدية كنسبة الإضافة، نحو: غلام زيد، ونسبة النعت، نحو: الرجلُ الخياطُ، على أنه نعت، ونسبة العامل، نحو: الضاربُ زيدًا، والإسناد نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال».

٦٨. قال أبو حيان في المصدر السابق ٢/ ٨٣٢: «والمؤتلف كلاما فعل وفاعل، وفعل ومفعول لم يسم فاعله، واسمان مبتدأ وخبر، واسمان ليس إياهما نحو: نزال، وهيهات العراق، واسمان مع حرف نحو: أقائم الزيدان ... وما هو في تقدير الاسم نحو: أما أنك ذاهب ... ومن اسمين وفعل على مذهب جماعة نحو: كان زيد قائما»

٦٩. شرح الكافية ١/ ٣٣.

٧٠. شرح الكافية ١/ ٣٣.

٧١. نلحظ هذا التأويل لما خالف الأصل في تحليلهم لأسلوب النداء إذ قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٤٦: «وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وأصله عنده: يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل ... وعلى المذهبين فـ(يا زيد) جملة»

٧٢. قال ابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ٣٩: «مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيدٌ قائمًا، اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية. والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل»

٧٣. قال السيرافي في شرح الكتاب ٢/ ٦٤: «المبتدأ معرى من العوامل اللفظية، وتعرى الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره؛ لأن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما، ثم تركّب فيقترن بعضها ببعض، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها، وإن كانت كل واحدة منها دلت على معنى بعينه، ثم يدخل الناصب على المبتدأ إما تأكيدا، وإما

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

لتغيير معنى، فالتأكيد: إن زيدا قائم، والمعنى: زيد قائم، وتغير المعنى: ليت زيدا منطلق، والأصل: زيد منطلق»

٧٤. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٢٥: «معنى التأكيد تقوية الثابت»

٧٥. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٥٩: «لا فرق بين قولك: إن زيدا قائم، وبين قولك: زيد قائم إلا معنى التوكيد»

٧٦. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٥٣: «وإنما كانت لكن مثل إن لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل؛ لأن الاستدراك في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق نفيا كان أو إثباتا عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن، فقولك: ما قام زيد لكن عمرا قائم، حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه، وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم»

٧٧. قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٤٦٥: «والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن؛ فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال مثلا: هو الذباب يطير»

٧٨. قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤١١: «النفيُ إذا وقع الاسمُ بعد حرف نفي، وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، أو على ما هو متّصِلٌ بضميره، فالاختيارُ فيه النصبُ، نحو: «ما زيدًا لقيتُه، ولا زيدًا قتلتُه»، و«ما زيدًا لقيت أباه، ولا عمرًا مررت به». وإنّما صار النصبُ هنا مختارًا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام، وحروفِ الجزاء، وحروفِ الأمر والنهي» وقال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٩٤: «أصل النفي دخوله على الفعل»

٧٩. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٩١ عن تابع اسم (لا) إذا كان مضافا: «وجوزوا رفعه حملا على المحل، وذلك لأن (لا) هذه مشبهة بـ(إن)، فكما يجوز في توابع اسم (إن) وإن كان معربا الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم (لا) معربا كان، أو مبنيا»

٨٠. شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

٨١. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٥٧: «اعلم أن هذه اللام: لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إنّ) سواء، أعني التوكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام وصدّروا إنّ»

٨٢. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٥٧: «ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي، كما مر في

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

جواب القسم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: ان زيدا لئن ضربته يضربك، ولا على اسم فيه معنى الشرط، لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا»

٨٣. قال سيبويه ٣/ ٧١: «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة (الذي)، وذلك قولك: إن من يأتيني آتيه ... وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا؛ لأنك أعملت (كان، وإن) ولم يسغ لك أن تدع (كان) وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت بـ(إن، ومتى) تريد: إنّ إنْ، وإنّ متى، كان محالا»

٨٤. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٧١: «وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية، فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيضمر مع ذلك بعدها، ضمير الشأن، حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها، وذلك نحو قوله:إن من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء»

٨٥. انظر: الرضي، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢.

٨٦. قال سيبويه ٢/ ١٤٤: «إذ لم تكن ليت واجبة، ولا لعل، ولا كأن»

٨٧. قال الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٣١: «ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث إنّ في (إنّ، وأنّ) معنى حققت وأكّدت، وفي (كأنّ) معنى شبّهت ... وفي (لكنّ) معنى استدركت ... وفي (ليت) معنى تمنيت، وفي (لعل) معنى ترجّيت ... إنّ (ليت) متضمنة معنى الفعل»

٨٨. قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٩٦: «واعلمْ أن قولهم: «أقائمٌ الزيدان» إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و «قائمٌ» هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: «أقائمٌ» مبتدأٌ و«الزيدان» مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة»

٨٩. ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١١٤.

٩٠. يجعل النحويون وقوع الخبر جملة فعلية مخالفا للأصل، إذ يكون في الأصل مفردا، قال الجرجاني في المقتصد ١/ ٢٢٩ عن تركيب الخبر الواقع جملة فعلية: «اعلم أن الأصل قولك: ضربت عبدالله، ثم يؤخر الفعل عن المفعول فيقال: عبدَ الله ضربت، ثم يعدّى الفعل إلى ضمير الاسم ويرفع هو بالابتداء، فيقال: عبدُالله ضربته، لأجل أن الفعل إذا تعدى إلى ضميره لم يتعدّ إليه، إذ لا يعمل مرتين. وإذا كان كذلك وجب رفعه بالابتداء وجعل الجملة التي هي ضربته في موضع خبره»

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

٩١. قال سيبويه ١/ ١٣٨: «قد يكون فى الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك فى الخبر» والخبر عند السيرافي - في شرح الكتاب ١/ ١٥٧ - ليس بخبر في الحقيقة، إذ قال: «فإن قال قائل: إذا قلتم: زيدٌ قُمْ إليه، وجعلتم زيدا مبتدأ، فقد وجب أن يكون (قم إليه) خبره؛ لأن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر ما صحّ فيه الصدق والكذب، وفعل الأمر لا يكون صدقا ولا كذبا، فكيف صحّ أن يكون خبرا؟ فالجواب في ذلك أن قولك: زيد قم إليه، ليس بخبر في الحقيقة عن زيد، وإنما هو واقع موقع خبره، ومغنٍ عنه، وليس بخبر حقيقي»

٩٢. قال الجرجاني في المقتصد ١/ ٣١٦: «والصلة بالمبتدأ والخبر كقولك: الذي أخوه منطلق، وبالظرف كقولك: الذي في الدار، وبالشرط والجزاء كقولك: الذي إن تكرمه يكرمك ... ولا يوصل بغير هذه الجمل التي تقدم أنها تكون أخبارا، فلا يدخل في الصلة الاستفهام والأمر والنهي والتعجب وما أشبه ذلك مما ليس بخبر محض ... لأجل أن الصلة يؤتى بها للإيضاح والتبيين، وليس في الاستفهام والأمر والنهي إيضاح ... والفصل بين الموصول والمبتدأ أنك إذا قلت: زيد اضربه، احتمل أن يكون خبر المبتدأ ما ليس يدخله الصدق والكذب لأجل أن المعنى على النصب فقولك: زيد اضربه، بمنزلة: اضرب زيدا ... ولو قلت: جاءني الذي اضربه، لم يمكنك أن تنصب الذي بـ(اضربه) لأن الذي لابد له من صلة، فإذا نصبته بـ(اضرب) لم تكن له صلة»

٩٣. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٥٣: «وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب، تحرزا من الأمر والنهي والاستفهام نحو: قم واقعد ولا تقم ولا تقعد وهل يقوم زيد؟ فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلات لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها، إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص»

٩٤. قال سيبويه ٢/ ٣١٤ عن ظن ونحوه من الأفعال: «ولكنه فعل بمنزلة (ليس) يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك» وقال أيضا ٢/ ٣٦٨: «وإنما افترقت (حسبت) وأخواتها والأفعال الأخر لأن (حسبت) وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكا أو علما، والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها»

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

٩٥. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٤٧٠: «ولا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني معان تليق بالفعل»

٩٦. قال سيبويه ١/ ١٢: «وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب، واقتل، واضرب»

٩٧. سيبويه، الكتاب ١/ ٢٩.

٩٨. انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص١٣٢.

٩٩. قال سيبويه ٣/ ٩٣: «فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكنْ خيرا لك .. وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك). وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب»

١٠٠. قال سيبويه عن الأمر والنهي ١/ ١٣٧: «لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمرا، وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء، نحو قولك: أزيد أخوك؟ ومتى زيد منطلق؟ وهل عمرو ظريف؟»

101. Tesnière , Lucien, 2015 Elements of Structural Syntax, , Translated by Timothy Osborne and Sylvain Kahane, , John Benjamins Publishing Company.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

قائمة المصادر والمراجع .

ثبت المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع العربية:**

١ .ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م .

٢ . ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

٣. ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

٤ . الإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .

٥. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٦. الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

٧. أهم المدارس اللسانية: تأليف جماعي، المعهد القومي لعلوم التربية، وزارة التربية القومية، تونس، ١٩٨٦م.

٨. بن حمودة، رفيق، كتاب «الشرط والإنشاء النحوي للكون»، ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٨، ٢٠١٣م.

٩. بن عمر، لطفي، مصطلح الواجب وغير الواجب بين سيبويه وابن يعيش، رسالة ماجستير، إشراف عز الدين المجدوب، نوقشت سنة ٢٠٠٧م، جامعة سوسة.

١٠. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م .

١١. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط: السادسة، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .

١٢. الدخيّل، معاذ، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية. مقاربة تداولية، رسالة ماجستير في جامعة القصيم بإشراف عز الدين مجدوب نوقشت سنة

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

١٤٣٤هـ، نشرها نادي القصيم الأدبي، ودار محمد علي الحامي، ط: الأولى، ٢٠١٤م.

١٣. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

١٤. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى.

١٥. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدايم، وغيرهم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.

١٦. الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منوبة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.

١٧. الشريف، محمد صلاح الدين، الشرط والإنشاء النحوي للكون – بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٢م.

١٨. عاشور، المنصف، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب، منوبة، ٢٠٠٤ م.

١٩. الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م.

٢٠. الكفوي، أبو البقاء، الكليات. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.

٢١. المبخوت، شكري، اتصال الأعمال اللغوية وانفصالها، ضمن كتاب ندوة الاسترسال في الظاهرة اللغوية بقسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أشرف على جمع النصوص ونشرها: الهادي الجطلاوي، وصالح الماجري، و عز الدين المجدوب، ط: الأولى، ٢٠٠٤ م.

٢٢. المبخوت، شكري، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة، ٢٠٠٦م.

٢٣. المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

٢٤. مجدوب، عز الدين – علي السعود وناصر الحريص: الاشتقاق الدلالي في

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

نظرية «معنى – نص» مدخل إلى حوسبة اللغة العربية، ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٨، ٢٠١٣م.

٢٥. مجدوب، عز الدين بالاشتراك، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: مختارات معربة، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، ط: الأولى، ٢٠١٢ م

٢٦. مجدوب، عز الدين، مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، ضمن كتاب ندوة الاسترسال في الظاهرة اللغوية بقسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أشرف على جمع النصوص ونشرها: الهادي الجطلاوي، وصالح الماجري، و عز الدين المجدوب، ط: الأولى، ٢٠٠٤ م .

٢٧. المرشد، أفراح، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير في جامعة القصيم بإشراف عز الدين المجدوب نوقشت سنة ١٤٣٥هـ، نشرها كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢٨. موشلار، جاك وآن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: عدد من الباحثين بإشراف عزالدين مجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠ م .

٢٩. ميغري، منصور، نظام القول في العربية. الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية، رسالة دكتوراه في جامعة منوبة بإشراف عز الدين مجدوب نوقشت سنة ٢٠٠٧م، نشرها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ.

٣٠. ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة –دراسة نحوية تداولية–، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

• المصادر والمراجع الأجنبية:

• Larcher, Pierre, 1980, Information et performance en science arabo-islamique du langage, these de doctorat de 3 cycle, Université de ParisIII inédit.

• Larcher, Pierre. 2013, Arabic Linguistic Tradition III: Pragmatics, p.p. 185-213, in OWENS, Jonathan., The Oxford Handbook of

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

Arabic linguistics, Oxford University Press .

• Larcher, Pierre, 2014, Linguistique arabe et pragmatique, préface de Kees Versteegh, Études arabes médiévales et modernes. PIFD 281, Beyrouth, Presses de l'Ifpo, 2014.,

• Moutawakil, A. 1982, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la Faculté des Lettres. Rabat.

• Polguère, Alain & Igor A. Mel'čuk, 2009, Dependency in Linguistic Description, University of Montreal, John Benjamins Publishing Company.

• Tamba - Mecz, Irene, 1988, La Sémantique, PUF.

• Tesnière, Lucien.1959, Eléments de linguistique structurale, Klincksieck, Paris./ Elements, of Structural Syntax, , Translated by Timothy Osborne and Sylvain Kahane, 2015, John Benjamins Publishing Company.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -